المملكة المغربية

المسؤولية الإدارية عن تدبير الغابات العمومية

دراسة قانونية وإدارية وبيئية في ضوء التشريع المغربي والاجتهاد القضائي والممارسات الفضلى

المجلد الأول



الذكاء الإصطناعي والحكامة البيئية | التنمية المستدامة | الحماية والرقابة | المسؤولية الإدارية | الإطار القانوني والإداري

@ mankarbennis

تأليف

منقار بنيس عبدالواحد

كاتب وباحث في قانون التأمينات

2026

المسؤولية الإدارية عن تدبير الغابات العمومية

MANKAR BENNIS ABDELOUAHED

مقتطفات مختارة من الكتاب

المجلد الأول

المقدمة العامة

تشكل الغابات إحدى الركائز الأساسية لاستمرار الحياة على وجه الأرض، فهي الرئة التي يتنفس منها الإنسان، والحصن الطبيعي الذي يحمي التوازن البيئي، والخزان الذي يحافظ على التنوع البيولوجي، والفضاء الذي يجد فيه الإنسان السكينة والراحة وممارسة الرياضة والتأمل. ولم تعد الغابة، في ظل التحولات البيئية والمناخية التي يشهدها العالم، مجرد مورد طبيعي أو ثروة اقتصادية، بل أصبحت قضية أمن بيئي، وصحة عامة، وتنمية مستدامة، وجودة حياة.

ويحظى المغرب بثروة غابوية متنوعة تمتد عبر مختلف جهات المملكة، وتشكل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية، لما تؤديه من وظائف بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية. غير أن هذه الثروة أصبحت تواجه تحديات متزايدة، تتمثل في الحرائق، والتصحر، والتغيرات المناخية، والاستغلال غير المشروع، والضغط البشري، والتوسع العمراني الذي يهدد، في بعض المناطق، المجال الغابوي والأراضي الفلاحية على حد سواء.

ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة النظر في المقاربة التقليدية لحماية الغابات، والانتقال من منطق المحافظة على الأشجار إلى منطق حماية المنظومة البيئية بكامل عناصرها، باعتبارها مرفقًا بيئيًا يخدم المجتمع، ويستوجب حماية قانونية وإدارية فعالة.

وتزداد أهمية هذا الموضوع مع تنامي إقبال المواطنين على الغابات باعتبارها فضاءات لممارسة الرياضة، والمشي، والترفيه، والسياحة البيئية، وهو ما يفرض على الإدارة المختصة توفير شروط السلامة، والصيانة، والحراسة، والوقاية من المخاطر، وضمان انتفاع المرتفقين بهذا المرفق العمومي البيئي في أفضل الظروف.

وانطلاقًا من ذلك، لا يقتصر هذا المؤلف على دراسة النصوص القانونية المنظمة للغابات العمومية، بل يتجاوزها إلى تحليل مسؤولية الإدارة عن تدبيرها، وبيان حقوق المرتفقين، واستعراض التجارب المقارنة، واقتراح حلول عملية وتشريعية من شأنها تطوير المنظومة القانونية الغابوية بالمغرب.

كما يسلط الضوء على قضايا أصبحت تفرض نفسها بقوة، من بينها التوسع العمراني على حساب المجال الغابوي، والضغوط العقارية، وضرورة التخطيط العمراني المستدام، وإحداث مدن جديدة في المجالات غير الصالحة للزراعة، بما يحافظ على الغابات والأراضي الفلاحية، ويضمن تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

ويولي هذا العمل أهمية خاصة لمفهوم تخليق الحياة العامة، باعتباره أحد المداخل الأساسية لحماية الغابات، إذ لا يمكن لأي تشريع أو إدارة، مهما بلغت فعاليتها، أن تحقق أهدافها في غياب وعي مجتمعي يجعل احترام البيئة، والمحافظة على الملك العام، وغرس الأشجار، وحماية الموارد الطبيعية، جزءًا من السلوك اليومي للمواطن.

وقد اعتمد المؤلف في إعداد هذا الكتاب على منهج تحليلي ومقارن، يرتكز على دراسة التشريع المغربي، والاستفادة من التجربة الفرنسية، والرجوع إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مع الاستئناس بالفقه والاجتهاد القضائي، وربط ذلك بالواقع العملي والتحديات التي تعرفها الغابات المغربية.

ولا يدعي هذا العمل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وإنما يسعى إلى فتح آفاق جديدة للبحث، وإثارة النقاش العلمي حول سبل تطوير القانون الغابوي، وتعزيز الحكامة البيئية، وترسيخ ثقافة المسؤولية، بما يجعل الغابة فضاءً للحياة، والصحة، والثقافة، والتنمية، لا مجرد مجال طبيعي يحتاج إلى الحماية.

ويأتي هذا الكتاب باعتباره المجلد الأول من "الموسوعة المغربية للقانون الغابوي والبيئي"، التي تهدف إلى تقديم دراسة علمية متخصصة وشاملة لمختلف القضايا القانونية المرتبطة بالغابات والبيئة، وإغناء المكتبة القانونية المغربية والعربية بمؤلفات تجمع بين التأصيل النظري، والتحليل المقارن، والتطبيق العملي.

ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به وطننا العزيز، وأن يكون مساهمة علمية في حماية الغابات المغربية، وترسيخ دولة القانون، وخدمة التنمية المستدامة، وصيانة حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة.

والله ولي التوفيق.

إشكالية الدراسة

تثير حماية الغابات العمومية إشكالات قانونية وعملية متعددة، تزداد تعقيدًا مع تنامي المخاطر البيئية، وارتفاع وتيرة التوسع العمراني، وتزايد الإقبال على الغابات باعتبارها فضاءات للرياضة، والترفيه، والسياحة البيئية، والاستجمام.

ورغم توفر المغرب على منظومة قانونية ومؤسساتية تعنى بحماية المجال الغابوي، فإن الواقع العملي يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية هذه المنظومة لتحقيق حماية فعالة للغابات، وضمان سلامة مرتفقيها، والحد من الاعتداءات التي تتعرض لها.

وتنطلق هذه الدراسة من الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي حد يوفر الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي حماية فعالة للغابات العمومية، ويضمن مساءلة الإدارة عن الإخلال بالتزاماتها، في ظل التحديات البيئية والعمرانية والاقتصادية الراهنة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

ما المقصود بالغابة العمومية من الناحية القانونية؟

ما هي الطبيعة القانونية للملك الغابوي؟

ما هي اختصاصات الجهات المكلفة بتدبير الغابات؟

ما هي الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق الإدارة؟

متى تقوم المسؤولية الإدارية عن الأضرار المرتبطة بتدبير الغابات؟

ما هي حقوق مرتفقي الغابات؟ وهل تتمتع بالحماية القانونية الكافية؟

ما مدى تأثير حرائق الغابات، والتوسع العمراني، والضغط العقاري، والاستغلال غير المشروع على فعالية الحماية القانونية؟

هل يحقق التشريع المغربي التوازن بين حماية الغابات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والعمرانية؟

ما أوجه الاستفادة من التجربة الفرنسية وبعض التجارب الدولية في تطوير المنظومة القانونية المغربية؟

ما هي الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الكفيلة بتعزيز حماية المجال الغابوي وترسيخ مبادئ الحكامة البيئية؟

ولا تقتصر هذه الدراسة على الإجابة عن هذه التساؤلات، بل تسعى إلى بناء تصور قانوني متكامل يجعل من الغابة مرفقًا بيئيًا يستوجب حماية خاصة، ويوازن بين حماية الثروة الغابوية، وضمان حقوق المرتفقين، وتحقيق التنمية المستدامة، وصيانة حقوق الأجيال القادمة.